

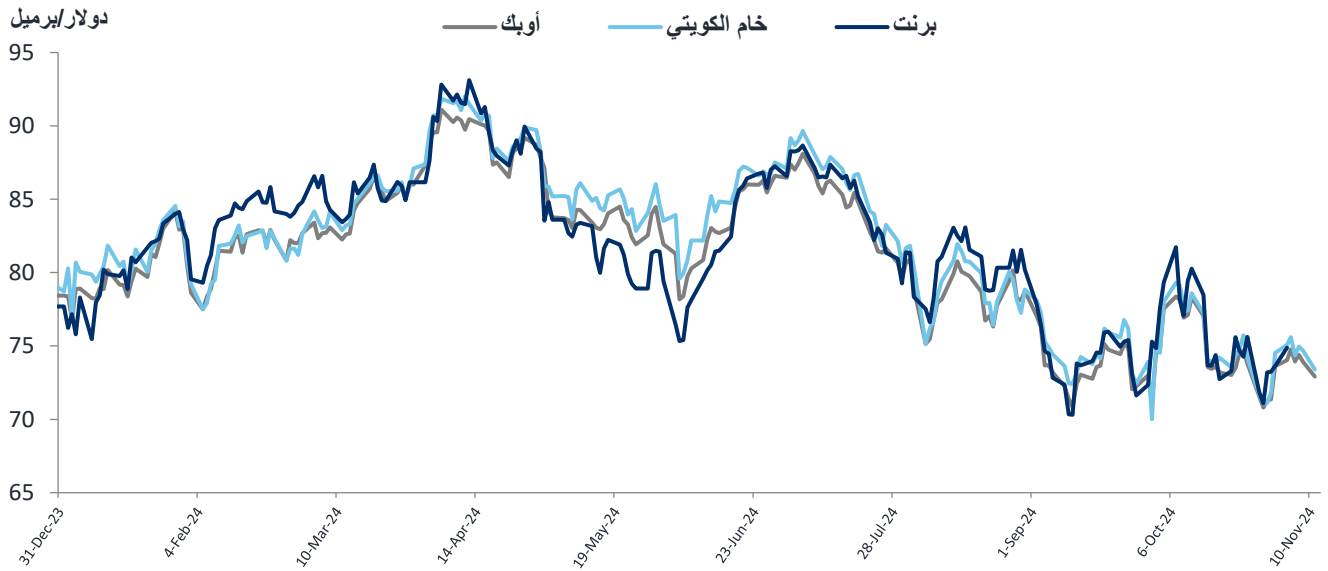
نوفمبر 2024

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية

تراجع أسعار النفط مع ارتفاع الدولار وضعف المؤشرات من الصين...

تداولت أسعار النفط الخام في حدود 72 دولار أمريكي للبرميل، بعدما انخفضت من مستويات الذروة التي بلغت نحو 76 دولار أمريكي، متأثرة بشكل رئيسي بارتفاع الدولار الأمريكي وتباين مؤشرات الطلب القادمة من الصين، والتي أظهرت ضعفاً مستمراً في الطلب على المدى القريب. في ذات الوقت، أثارت التغييرات الحكومية في الولايات المتحدة تساؤلات حول احتمالات زيادة الإنتاج النفطي للدولة. من جهة أخرى، ساهم إغلاق وحدات إنتاج النفط والغاز في خليج المكسيك نتيجة العاصفة الاستوائية رافانيل في تعزيز أسعار النفط مؤقتاً. وقد عطلت العاصفة إنتاج 449.5 ألف برميل يومياً من النفط الخام، أي ما يعادل نسبة 25.7 في المائة من إنتاج المنطقة، وفقاً لبيان صادر عن مكتب السلامة وإنفاذ لوائح البيئة الأمريكي (BSEE)، نقلاً عن وكالة بلومبرج. كما ساهمت توقعات بأن تشهد أوروبا شتاءً أكثر برودة خلال الأسابيع القادمة في دعم الأسعار.

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

في المقابل، أشارت المؤشرات الاقتصادية التي اعقبت الانتخابات الأمريكية إلى إمكانية تحسن الاداء الاقتصادي نسبياً في الولايات المتحدة، بفضل السياسات الجديدة المقترحة من قبل إدارة ترامب، والتي تشمل التعهد بخفض الضرائب وفرض التعريفات التجارية. نتيجة لذلك، من المتوقع أن تظل أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، بينما يتوقع أن تظل معدلات التضخم أعلى من التوقعات السابقة. وقد ساهم هذا الوضع في ارتفاع الدولار الأمريكي إلى أعلى مستوياته المسجلة في أربعة أشهر مقابل سلة من العملات الرئيسية الأخرى. ويؤثر ارتفاع الدولار في زيادة تكلفة النفط بالنسبة للمستوردين، مما ينعكس سلباً على الطلب.

على صعيد الطلب، أعلنت الصين عن طرحها لخطة بقيمة 1.4 تريليون دولار أمريكي لإنقاذ الاقتصاد، مع التركيز بصفة رئيسية على إعادة هيكلة ديون الحكومات المحلية المثقلة بالديون. إلا أن هذا الإعلان شكل خيبة أمل لمراقبي سوق السلع الذين كانوا يأملون في الإعلان عن تدابير تهدف إلى تعزيز الاستهلاك المحلي وزيادة الطلب. من جهة أخرى، يرى بعض الاقتصاديين أن الحكومة الصينية قد تتجه إلى الحفاظ على هوامش أمان وتأجيل أي إجراءات تحفيزية كبيرة في محاولة للاستعداد لحرب تجارية محتملة مع الولايات المتحدة، خاصة بعد تولي الحكومة الأمريكية الجديدة السلطة العام المقبل. في هذا السياق، تعهد وزير المالية الصيني بتعزيز قوة السياسة المالية العام المقبل، من أجل مواجهة السياسات التجارية المتوقعة من الإدارة الأمريكية الجديدة. وتوقع

المحللون أن تعتمد الصين المزيد من المبادرات التحفيزية لتعزيز الاقتصاد، ودعم قطاع التصنيع، وقد تسمح حتى بتخفيض قيمة اليوان الصيني للحد من الآثار السلبية المتوقعة من السياسات الأمريكية على الاقتصاد الصيني.

أما على صعيد العرض، سجل إنتاج النفط في الولايات المتحدة مستوى قياسي جديد بلغ 13.5 مليون برميل يومياً، وظل مرتفعاً خلال الأسابيع الأربعة الماضية، رغم انخفاض عدد منصات الحفر النفطي التي بقيت دون مستويات ما قبل الجائحة. وفي تصريح حديث، أشار المدير المالي لشركة **Diamondback Energy** إلى أن زيادة إنتاج النفط الصخري قد تضر بالقطاع، حيث يواجه المنتجون صعوبة في مراقبة التدفقات النقدية. من جهة أخرى، شهد إنتاج الأوبك من النفط نمواً ملحوظاً خلال شهر أكتوبر 2024، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى زيادة إنتاج ليبيا بنحو 500 ألف برميل يومياً مقارنة بالشهر السابق، بالإضافة إلى رفع مستوى الإنتاج في نيجيريا، الأمر الذي ساهم في تعويض انخفاض الإنتاج من معظم منتجي المجموعة الآخرين.

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

ظلت أسعار النفط الخام تشهد تقلبات ملحوظة خلال الأسابيع الأخيرة، خاصة بعد الهجمات التي استهدفت إيران. وأسهمت الاستجابة الضعيفة التي تجنبت استهداف المنشآت النفطية الرئيسية في تراجع الأسعار بأكثر من نسبة 6 في المائة في 28 أكتوبر 2024، حيث انخفضت علاوة المخاطر المتعلقة بانقطاع الإمدادات النفطية بشكل كبير عقب الهجمات الأخيرة. إلا أن صدور عدد من التقارير التي أشارت إلى انخفاض مخزونات النفط الخام والبنزين في الولايات المتحدة ساهم في تعزيز التفاؤل بشأن استمرار قوة الطلب في السوق الأمريكية، مما ساعد في دعم الأسعار بنهاية الشهر. كما ساهمت التقارير المتعلقة بالهجمات الانتقامية من قبل إيران في توفير دعماً إضافياً لأسعار النفط الخام. بالإضافة إلى ذلك، أسهم قرار الأوبك وحلفائها بتأجيل إلغاء تخفيضات الإنتاج حتى العام المقبل في دعم استقرار الأسعار.

وبلغت أسعار العقود الآجلة لمزيج خام برنت ذروتها، متخطية 76 دولار أمريكي للبرميل في الأسبوع الأول من نوفمبر 2024، إلا أن الأسعار تراجعت خلال الأسبوع الثاني لتتخفّض إلى ما دون 72 دولار أمريكي للبرميل في 11 نوفمبر 2024. وكان ارتفاع الدولار الأمريكي من أبرز الأسباب الرئيسية التي ساهمت في انخفاض الأسعار خلال الأسبوع الماضي.

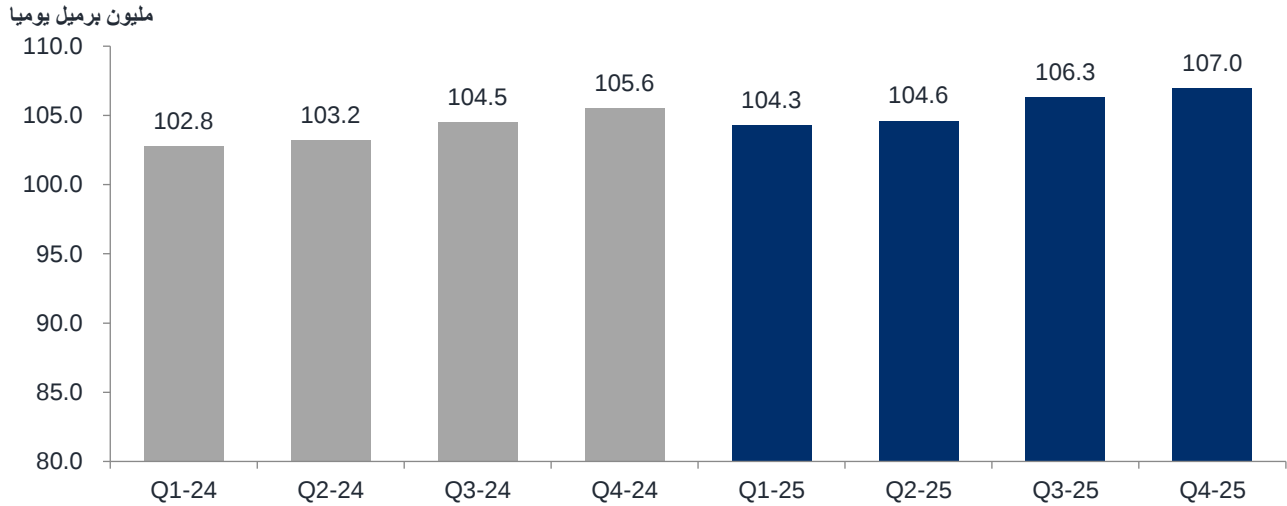
أما من حيث الاتجاهات الشهرية للأسعار، سجلت أسعار جميع درجات النفط الخام تقريباً مكاسب هامشية خلال شهر أكتوبر 2024 مدفوعة بارتفاع الأسعار خاصة في بداية الشهر. إذ ارتفع متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت بنسبة 1.8 في المائة ليصل إلى 75.6 دولار أمريكي للبرميل في أكتوبر 2024 مقارنة بمتوسط 74.3 دولار أمريكي للبرميل في شهر سبتمبر 2024. من جهة أخرى، ارتفع سعر سلة الأوبك المرجعية بنسبة 1.2 في المائة ليصل إلى 74.5 دولار أمريكي للبرميل، في حين كانت أسعار خام التصدير الكويتي ثابتة مقارنة بالشهر الماضي، إذ استقرت عند 74.9 دولار أمريكي للبرميل في أكتوبر 2024. في ذات الوقت، أشارت تقديرات الإجماع إلى تراجع سعر مزيج خام برنت مرة أخرى خلال الستة أرباع المقبلة. إذ تم خفض توقعات الربع الرابع من العام 2024 بمقدار 1.5 دولار أمريكي للبرميل إلى 77.0 دولار أمريكي للبرميل، وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج.

الطلب العالمي على النفط

وفقاً لأحدث التقارير الشهرية الصادرة عن الأوبك، قامت الأوبك مرة أخرى بخفض توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط للعام 2024، وذلك للشهر الرابع على التوالي. إذ خفضت الوكالة توقعاتها بمقدار 107 ألف برميل يومياً وتتوقع الآن أن يصل الطلب على النفط إلى 104.03 مليون برميل يومياً خلال العام، بزيادة قدرها 1.82 مليون برميل يومياً مقارنة بالعام 2023. وتعكس المراجعة الهبوطية التعديلات المتعلقة ببيانات الطلب الفعلي على النفط للأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي. كما تعكس هذه

المراجعة انخفاض توقعات الطلب على النفط في الصين والهند وآسيا الأخرى وأفريقيا ودول أوروبا الآسيوية الأخرى مدعومة ببيانات فعلية. في مقابل هذه المراجعات الهبوطية، تم رفع توقعات الطلب للدول الأمريكية والدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وعدد من الدول غير الأعضاء في المنظمة.

الطلب العالمي على النفط -2025/2024 – (مليون برميل يوميا)



المصدر: أوبك

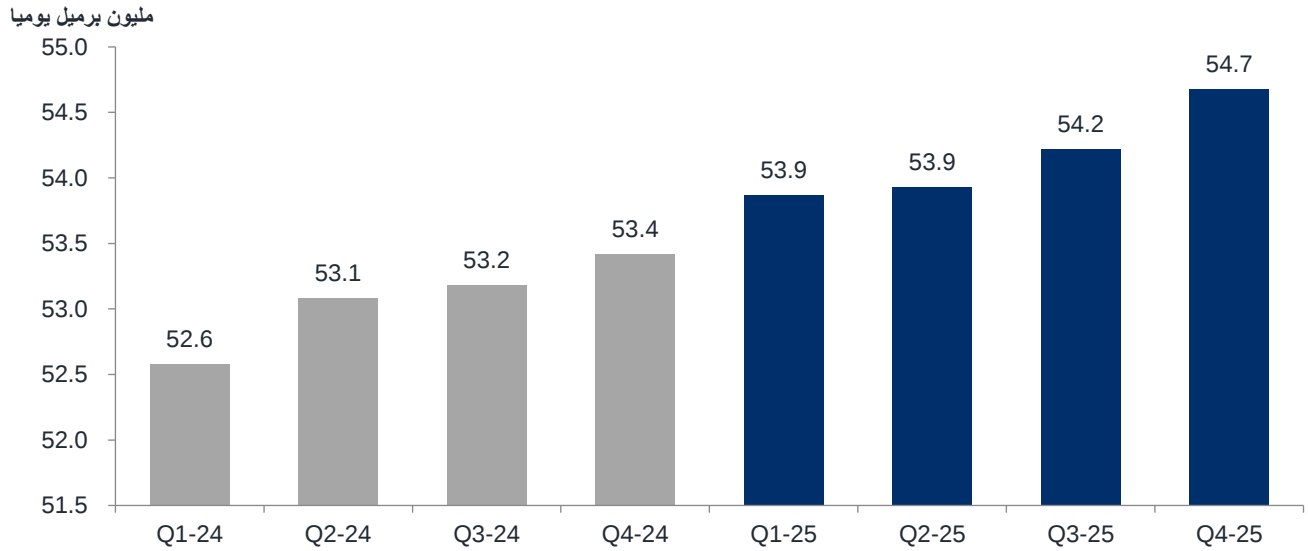
كما خفضت الأوبك توقعاتها للعام 2025 بمقدار 103 ألف برميل يوميا، ليصل بذلك معدل النمو إلى 1.5 مليون برميل يوميا. وتتوقع الأوبك أن يصل الطلب على النفط إلى 105.6 مليون برميل يوميا العام المقبل. كما تشير التوقعات إلى مساهمة تزايد الطلب على السفر الجوي وتحسن التنقل على الطرق في تعزيز الطلب العام المقبل، خاصة فيما يتعلق بالديزل الخاص بالمركبات وشاحنات النقل. كما تتوقع الأوبك تحسن الأنشطة الصناعية والإنشائية والزراعية في الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

العرض من خارج الأوبك

أبقت الأوبك مرة أخرى على توقعاتها لنمو إمدادات النفط للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك دون تغيير لهذا العام مقارنة بتوقعاتها السابقة. ومن المتوقع أن ينمو العرض الخاص بهذه الدول بمقدار 1.23 مليون برميل يوميا في العام 2024 ليصل في المتوسط إلى 53.07 مليون برميل يوميا خلال العام. وأظهرت التعديلات التي طرأت على بيانات العرض للفترة ربع السنوية ارتفاع العرض بمقدار 53.2 مليون برميل يوميا خلال الربع الثالث من العام 2024 مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 53.1 مليون برميل يوميا. وقد قابل ذلك مراجعة هبوطية بنفس المستوى لبيانات العرض الخاصة بالربع الرابع من العام 2024 والتي من المتوقع الآن أن تصل إلى 53.4 مليون برميل يوميا في المتوسط مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 53.5 مليون برميل يوميا. وقد طرأت هذه التعديلات بصفة رئيسية على بيانات العرض الخاصة بالدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المنطقة. وتشير التغييرات إلى مراجعة تصاعدية لبيانات الولايات المتحدة في الربع الثالث من العام 2024 بمقدار 0.17 مليون برميل يوميا والتي قابلها جزئيا مراجعة هبوطية لبيانات العرض الخاصة بالدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 0.06 مليون برميل يوميا. وبالمثل، بالنسبة للربع الرابع من العام 2024، قامت الأوبك برفع توقعاتها لمستويات العرض الخاصة بالولايات المتحدة ودول آسيا والمحيط الهادئ التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إلا أن هذه المراجعة قابلها خفض توقعات العرض الخاصة

بالدول الأمريكية والأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما تم خفض توقعات العرض لأمريكا اللاتينية بمقدار 0.08 مليون برميل يومياً.

الإنتاج النفطي للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك 2025/2024 – (مليون برميل يومياً)



المصدر: أوبك

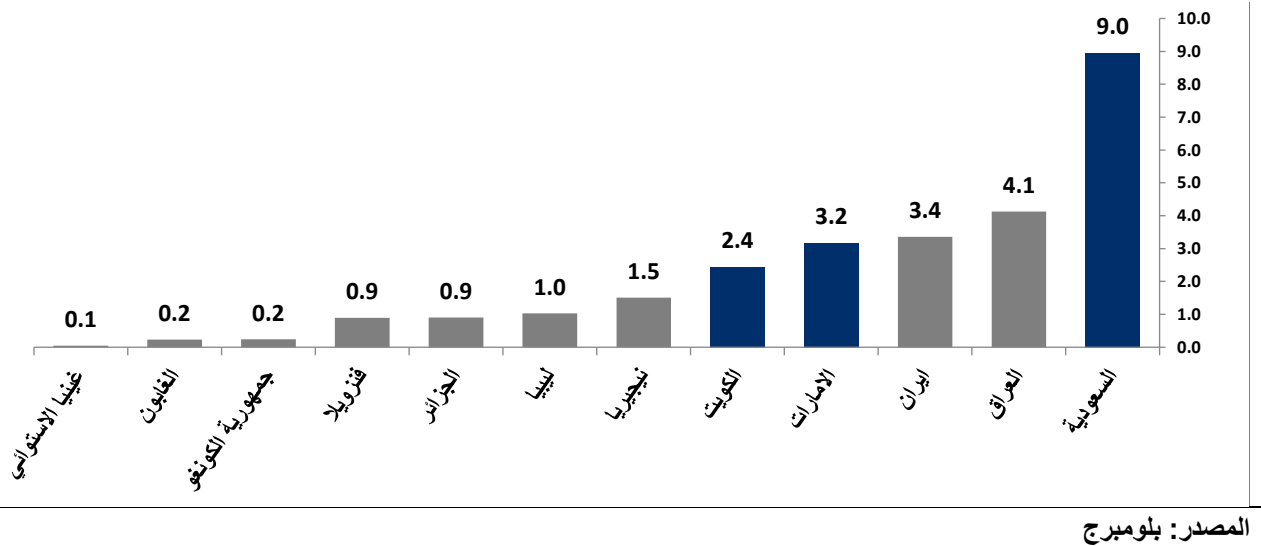
كما أبقت الأوبك على توقعاتها لإمدادات النفط من الدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك دون تغيير للعام 2025. وتتوقع الوكالة أن تنمو تلك الإمدادات بمقدار 1.11 مليون برميل يومياً لتصل إلى 54.17 مليون برميل يومياً في المتوسط خلال العام 2025. أما على الصعيد الإقليمي، رفعت الأوبك توقعاتها لبيانات العرض الخاصة بالدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. في المقابل، تم خفض توقعات العرض للدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

شهد إنتاج الأوبك من النفط الخام أعلى معدل نمو شهري في ستة وعشرين شهراً في أكتوبر 2024 ليبلغ في المتوسط 26.9 مليون برميل يومياً. ووفقاً لوكالة بلومبرج، يعزى نمو متوسط الإنتاج بمقدار 370 ألف برميل يومياً بصفة رئيسية إلى زيادة إنتاج ليبيا. وساهمت هذه الزيادة في تعويض انخفاض الإنتاج من قبل معظم المنتجين الآخرين من أعضاء المجموعة. في ذات الوقت، كشفت البيانات الصادرة عن مصادر الأوبك الثانوية عن زيادة الإنتاج الشهري للمجموعة بمعدلات أكثر حدة بلغت نحو 0.5 مليون برميل يومياً ليصل متوسط الإنتاج إلى 26.54 مليون برميل يومياً خلال الشهر. وأظهرت بيانات الإنتاج عن تراجع حاد في إنتاج كلا من العراق وإيران خلال الشهر بمقدار 90 ألف برميل يومياً و40 ألف برميل يومياً، على التوالي، وفقاً لوكالة بلومبرج، في حين كشفت بيانات الأوبك عن تراجع الإنتاج بمقدار 66 ألف برميل يومياً و68 ألف برميل يومياً، على التوالي.

وخلال الشهر، قرر منتجو الأوبك وحلفاؤها مرة أخرى تأجيل الموعد النهائي لإلغاء تخفيضات الإنتاج الإضافية البالغة 2.2 مليون برميل يومياً. ويتوقع المنتجون الآن زيادة الإنتاج بدءاً من العام المقبل ومن المتوقع أن تستمر السياسة الحالية حتى نهاية العام. ويعكس التمدد تراجع أساسيات سوق النفط، حيث لم تشهد زيادة طلب الصين بعد، بينما وصل انتاج الولايات المتحدة إلى معدلات قياسية.

حصص الدول الأعضاء في الأوبك من الإنتاج النفطي لشهر أكتوبر 2024 - (مليون برميل يومياً)



من جهة أخرى، شهد إنتاج النفط في ليبيا انتعاشاً ملحوظاً في أكتوبر 2024، ليتجاوز مستوى مليون برميل يومياً، بعد تراجع حدة الأزمة السياسية التي كانت قد أثرت سلباً على إنتاج النفط في البلاد. وفقاً للتقارير، بلغ إنتاج النفط 1.3 مليون برميل يومياً ببداية الشهر، بينما سجلت الصادرات نحو 1.12 مليون برميل يومياً بفضل الشحنات الإضافية من الموانئ الثلاثة. ومن المتوقع أيضاً أن يكون برنامج التحميل لشهر نوفمبر 2024 أكثر نجاحاً مقارنة ببرنامج أكتوبر 2024. في المقابل، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا تأجيل إطلاق أول جولة تراخيص للنفط والغاز في البلاد منذ 15 عاماً إلى العام 2025.

وظل إنتاج النفط في الكويت مستقراً عند 2.4 مليون برميل يومياً في أكتوبر 2024، بانخفاض هامشي قدره 10 آلاف برميل يومياً مقارنة بالشهر السابق، وفقاً لتقرير وكالة بلومبرج. وفي إطار مساعيها لتعزيز الإنتاج، تخطط الكويت لزيادة الإنتاج في حقل الخفجي النفطي خلال العامين المقبلين. وأكدت الشركة الكويتية لنفط الخليج عزمها رفع إنتاجية الحقل بمقدار 50 ألف برميل يومياً لتصل إلى 350 ألف برميل يومياً.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحته لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحته ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست